Journal of Scientific and Human Dimensions

مجلة الأبعاد العلمية والإنسانية

ISSN: 3106-1702

Volume 2, Issue 4, 2026 Pages: 528-540

Journal homepage: https://jshd.com.ly/index.php/jshd/en

Regional Organization between Traditional Regionalism and New Regionalism: A Comparative Study

Ghet Masaoud Muftah*
Department of Political Science, Faculty of Economics, Sirte University, Sirte, Libya

التنظيم الإقليمي بين الإقليمية التقليدية والإقليمية الجديدة « دراسة مقارنة »

د.غيث مسعود مفتاح*
كلية الاقتصاد، قسم العلوم السياسية، جامعة سرت، سرت، ليبيا

*Corresponding author: mghith377@gmail.com

Received: August 29, 2026	Accepted: October 25, 2026	Published: November 19, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This study examines the evolution of regional international organization from its traditional form—grounded in geographic proximity, social solidarity, and ideological bonds—to its new form, which rests upon functionality, pragmatism, and economic integration. The paper is framed around a central problem: what essential differences distinguish traditional regionalism from new regionalism? From this question stem sub-questions concerning the concept of each pattern, the relationship between the universal and the regional organization, and the underlying factors behind the rise of new regionalism. The study employs the descriptive-analytical approach to trace the genesis and development of regional organization, and the comparative approach to highlight points of divergence between the two patterns. The research plan is organized into four chapters: the first addresses the emergence of regional organization and its characteristics; the second examines the relationship between the universal and regional organization under the United Nations Charter; the third tackles the concept of new regionalism and its driving forces; and the fourth is devoted to the points of differentiation between traditional and new regionalism. The study concludes that new regionalism represents a qualitative shift based on flexible membership, the dual presence of official and non-official actors, and the predominance of functionality over political considerations, while remaining subordinate to the general international system in the political and security domain.

Keywords: Regional International Organization; Traditional Regionalism; New Regionalism; Economic Integration; United Nations Charter; Comparative Study.

الملخص
تتناول هذه الدراسة تطوُّر التنظيم الدولي الإقليمي من صورته التقليدية القائمة على الجوار الجغرافي والتضامن الاجتماعي والروابط الأيديولوجية، إلى صورته الجديدة القائمة على الوظيفية والبراغماتية والاندماج الاقتصادي. تنطلق الورقة من إشكالية مفادها: ما الفوارق الجوهرية التي تميّز الإقليمية التقليدية عن الإقليمية الجديدة؟ وتتفرَّع عنها أسئلة حول مفهوم كلٍّ منهما، وطبيعة العلاقة بين التنظيم الدولي والإقليمي، والعوامل الكامنة وراء بروز الإقليمية الجديدة، لذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتتبُّع النشأة والتطور، والمنهج المقارن لإبراز أوجه التماثل بين النمطين. وتقوم خطة البحث على أربعة مباحث: تناول الأول نشأة التنظيم الإقليمي أهم سماته، ويعالج الثاني علاقة التنظيم الدولي بالإقليمي وفق ميثاق الأمم المتحدة، وتناول الثالث مفهوم الإقليمية الجديدة ودوافعها، وخُصِّص الرابع لأوجه التمايز بين الإقليمين، ثم خلصت الدراسة إلى أن الإقليمية الجديدة تمثِّل تحوُّلاً نوعياً يقوم على مرونة العضوية، وازدواج الفاعلين الرسميين وغير الرسميين،

وغلبة الوظيفية على الاعتبارات السياسية، فضلاً عن تجاوزها الجمود المؤسسي الذي اتسمت به التنظيمات التقليدية، مع بقاء تبعيتها للنظام الدولي العام في الجانب السياسي والأمني.

الكلمات المفتاحية: التنظيم الدولي الإقليمي، الإقليمية التقليدية، الإقليمية الجديدة، التكامل الاقتصادي، ميثاق الأمم المتحدة، الدراسة المقارنة.

مقدمة الدراسة

يشكِّل التنظيم الدولي الإقليمي جسراً حيوياً بين عالمية المنظمات الدولية، كالأمم المتحدة، وخصوصية الدول؛ وقد تطوَّر هذا التنظيم تطوُّراً جذرياً من الإقليمية التقليدية التي ركَّزت على الأمن والدفاع العسكري، إلى الإقليمية الجديدة (أو الحديثة) التي تعتمد على التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة والأمن الإنساني، ويُعدُّ التنظيم الإقليمي شكلاً من أشكال التنظيم الدولي؛ إذ يرى أغلب الباحثين أن بعض التنظيمات الإقليمية قد وُجِدت قبل التنظيم الدولي بمعناه العالمي. فمنذ القرن التاسع عشر، ظلَّت الجهود الدولية مستمرة لتنظيم العلاقات الدولية وتحقيق التعاون فيما بينها، ثم تطوَّرت فكرة التعاون الدولي باتجاه فكرة التنظيم الدولي مع قيام عدَّة اتحادات دولية في مرافق محدَّدة، كاتحاد التلغراف الدولي، واتحاد البريد العالمي عام 1874م، والمكتب الدولي للموازين والمقاييس عام 1883م. غير أن التنظيم الدولي بمعناه الشامل لم يتبلور إلا بعد الحرب العالمية الأولى مع إنشاء عصبة الأمم عام 1919م.

وتُعدُّ فكرة التنظيم الدولي امتداداً لضرورة الاتصال المتبادل التي هي روح العلاقات الدولية ؛ إذ تدفع مقتضيات الحياة الدولية الوحدات القانونية الدولية — ومنها الدول — إلى تبادل العلاقات لتحقيق مصالحها المتبادلة وحمايتها، وتتمثَّل هذه المصالح أساساً في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي إطار هذه الورقة البحثية، نسعى إلى التعرف على ماهية التنظيم الدولي الإقليمي ونشأته وأطره المعرفية، ومواكبة مراحل تطوُّره من صورته التقليدية إلى صورته الحديثة التي باتت تعبِّر عن مصالح الدول واتجاهاتها بصرف النظر عن الأطر التقليدية التي كانت تميِّز هذه التنظيمات عن غيرها من التنظيمات الدولية .

لقد شهد التنظيم الدولي الإقليمي تحوُّلاً جذرياً؛ إذ انتقل من الأطر التقليدية التي تتركَّز حول الجغرافيا والتحالفات العسكرية، إلى الحداثة المتمثِّلة في التكتلات الاقتصادية والحوكمة الرقمية والأمن الإنساني. وهذا التطور أعاد صياغة دور المنظمات الإقليمية بوصفها فاعلاً رئيسياً يتجاوز الحدود التقليدية للسيادة الوطنية، ويفتح أمام الدول آفاقاً أوسع للتعاون الوظيفي في مواجهة مشكلات عابرة للحدود.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في بيان مظاهر التميُّز والاختلاف بين الإقليمية في مفهومها التقليدي والإقليمية الجديدة، وإيضاح الدوافع والعوامل الكامنة وراء ظهور الإقليمية الجديدة وبروزها ، فقد كشفت خبرة الحرب الباردة — حين كان الصراع الأيديولوجي حاداً ومحتدماً بين الشرق الشيوعي والغرب الرأسمالي يتوسَّطهما عدم الانحياز — عن عدم جدوى الاختلافات المذهبية والسياسية بالنسبة لمستقبل الشعوب وأساليب إدارتها وتنميتها، إلى جانب تعقُّد وتنوُّع المشكلات والقضايا الدولية في مختلف الميادين إلى الحد الذي لا تستطيع معه دولة منفردة ، أو حتى مجموعة محدَّدة من الدول، أن تواجهها بمفردها. فضلاً عمَّا شاب التنظيمات الإقليمية التقليدية من نقص وقصور حال دون قيامها بتحقيق السلام والتنمية لشعوبها.

وقد دفعت هذه العوامل مجتمعةً إلى غلبة الطبيعة الوظيفية البراغماتية على الدول، أفراداً وجماعات، وهو ما دفعها في التحليل الأخير إلى الدخول في أشكال تنظيمية تختلف في قليل أو كثير عمَّا هو معروف في ادبيات الإقليمية التقليدية. ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة، إذ تسعى إلى رصد هذا التحوُّل وتأطيره مفاهيمياً ومقارنته بالصورة التقليدية، بما يُسهم في فهم أعمق لاتجاهات العلاقات الدولية المعاصرة.

أهداف الدراسة

- التعرف على ماهية التنظيم الدولي الإقليمي وسماته وخصائصه.
- بيان العلاقة بين التنظيم الدولي العالمي والتنظيم الدولي الإقليمي.

- الوقوف على أهم الدوافع والعوامل التي أدَّت إلى ظهور الإقليمية الجديدة وبروزها .
- التعرف على سمات وخصائص الإقليمية الجديدة، وإبراز نقاط التمايز والاختلاف بينها وبين الإقليمية التقليدية.

المشكلة البحثية

لا شك أن التنظيم الدولي الإقليمي هو تنظيم يقوم على وحدة الهوية أو المدى الجغرافي، إلا أن التطور في العلاقات الدولية أدَّى إلى إنشاء تنظيمات إقليمية تتجاوز هذه الأطر التقليدية. ومن هنا تبرز المشكلة البحثية في التساؤل الرئيس الآتي: ما الفوارق والاختلافات التي تميّز بين الإقليمية التقليدية والإقليمية الجديدة؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس عدة تساؤلات على النحو التالي:

التساؤل الأول : ما مفهوم الإقليمية التقليدية، وما أهم سماتها وخصائصها؟

التساؤل الثاني: ما طبيعة العلاقة بين التنظيمات الدولية الإقليمية والتنظيمات العالمية؟

التساؤل الثالث : ما العوامل والدوافع وراء ظهور الإقليمية الجديدة؟ وما أهم سماتها وخصائصها؟

التساؤل الرابع : ما مظاهر التميُّز والاختلاف بين التنظيمات الإقليمية التقليدية والتنظيمات الإقليمية الجديدة؟

منهجية الدراسة

يجدر بنا — ولتتبُّع التطور التاريخي لنشأة التنظيم الدولي الإقليمي وعلاقته بالتنظيم الدولي — أن نستعين بالمنهج الوصفي التحليلي للوقوف على طبيعة هذه التنظيمات وعلاقاتها بالتنظيم الدولي العالمي، إضافة إلى الاستعانة بالمنهج المقارن عند التطرُّق لطبيعة الإقليمية الجديدة واختلافها وتميُّزها عن الإقليمية التقليدية، وإيضاح أوجه الشبه والاختلاف بينهما، وإبراز الدوافع والأسباب التي كانت وراء ظهور الإقليمية الجديدة. ويُتيح هذا التزاوج المنهجي تتبُّع الجذور التاريخية للظاهرة من جهة، ومقارنة أنماطها المتطوِّرة من جهة أخرى، بما يحقِّق الإجابة الممنهجة على تساؤلات الدراسة.

تقسيمات الدراسة

توافقاً مع التساؤل الرئيس للدراسة، وللإجابة على التساؤلات الفرعية، تمَّ تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة مباحث على النحو الآتي:

- المبحث الأول: نشأة التنظيم الدولي الإقليمي وسماته وخصائصه.
- المبحث الثاني: العلاقة بين التنظيم الدولي العالمي والتنظيم الدولي الإقليمي.
- المبحث الثالث: مفهوم الإقليمية الجديدة والدوافع الكامنة وراء بروزها ونشأتها.
- المبحث الرابع: العلاقة بين الإقليمية التقليدية والإقليمية الجديدة — أوجه التمايز والاختلاف بينهما.

الدراسات السابقة والتعقيب عليها

تناول العديد من الباحثين دراسات حول التنظيم الدولي بشكل عام، والتنظيمات الإقليمية ومراحل نشأتها وتطوراتها، ومحاولة التفرقة بينها وبين غيرها، وأيهما الاوسع نطاقاً والأكثر شمولاً والاضيق نطاقاً والأكثر تخصصاً عند التطبيق في إطار العلاقات بين الدول والأزمات الدولية المختلفة. ونعرض هنا لبعض تلك الدراسات على النحو الآتي:

1. الدراسة الأولى

دراسة حازم عتلم المعنونة بـ «المنظمات الدولية الإقليمية والمتخصصة»، الصادرة عن منشورات دار النهضة العربية بالقاهرة عام 1999م، وقد تناول فيها الباحث الأطر القانونية والتنظيمية للمنظمات الدولية الإقليمية والمتخصصة، موضحاً عناصرها الأساسية كالمعاهدات والشخصية القانونية ونظم وشروط العضوية وآليات العمل والتصويت. كما استعرض موقع هذه المنظمات في النظام الدولي وعلاقتها بميثاق الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، مع تحليل دورها في قضايا السلم والأمن الدوليين، والتعاون الاقتصادي ومعالجة مشكلات التخلف في دول العالم الثالث.

2. الدراسة الثانية

دراسة سميرة خليفة عبد الله كنيدل المعنونة بـ «المنظمات الدولية وعلاقتها بالشؤون الدولية»، بحث منشور بمجلة القرطاس، العدد الثالث والعشرون، الجزء الثاني، تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية بليبيا، وقد تناولت فيها الباحثة التنظيم الدولي الإقليمي وعلاقته بالشؤون الدولية في إطار الأهمية السياسية والتنظيمية لهذه المنظمات في حقل العلاقات الدولية. جاءت الدراسة في عدة مباحث تناولت الأبعاد الأساسية للمنظمات الدولية، والعناصر الواجب توافرها في أي منظمة إقليمية، والفرق بين المنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية، كما تطرَّقت إلى تقسيمات المنظمات الإقليمية والعوامل المؤثرة في طبيعة عملها وتكوينها.

3. الدراسة الثالثة

دراسة محمد السعيد إدريس المعنونة بـ «تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية»، الصادرة عن منشورات مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة، وقد جاء الكتاب في عدة فصول؛ تناول الأول منها التعريف بمفهوم النظام الإقليمي ومصادره الفكرية والسياسية، وتناول الثاني تفاعلات النظم الإقليمية، ثم عالج الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية. ويرى الباحث أن الاهتمام بالدراسات الإقليمية — وخاصة العلاقات الدولية الإقليمية — أخذ يتزايد مع ظهور الموجة الجديدة من الإقليمية الجديدة.

4. الدراسة الرابعة

دراسة رمزي بن دبكة المعنونة بـ «مسائل الإقليمية في المنطقة العربية»، مقال منشور بمجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 19، ماليزيا، بتاريخ 6 أكتوبر 2018م، وقد تناول فيها الباحث مفهوم الإقليمية والتنظيمات والتكتلات الإقليمية في دراسة مقارنة، مفرّقاً بين الدراسات الإقليمية المعاصرة، حيث تطرَّق إلى الإطار النظري والمفاهيمي الخاص بالإقليمية التقليدية والإقليمية الجديدة مع ذكر العوامل المساهمة في تشكيل الإقليمية. وخلص الباحث إلى ضرورة التركيز على الجوانب الاقتصادية لتعزيز دور التنظيمات الإقليمية، كما أكَّد على إعادة صياغة تصور مفاهيمي للمسائل من أجل فهم واقع المنطقة العربية، بحيث لا يمكن التفسير النظري من وجهة نظر العروبة أو الأمة أو القومية فحسب.

التعقيب على الدراسات السابقة

لقد تم استعراض مجموعة من الدراسات التي تناولت نشأة التنظيم الدولي الإقليمي وأهميته وعلاقته بالتنظيم الدولي العالمي. إلا أن ما يميّز هذه الدراسة عن تلك الدراسات — إضافة إلى بيان طبيعة العلاقة بين التنظيمات الإقليمية والتنظيم العالمي — أنها تواكب وتبحث عملية التطور الحاصل في طبيعة ووظيفة وأشكال المنظمات الإقليمية، وانتقالها من مفهومها الضيق القائم على الجوار الإقليمي والتضامن الاجتماعي إلى اعتمادها على الوظيفية والبراغماتية عند نشوئها، والبحث عن العوامل والدوافع وراء هذا التطور وما أفضى إليه من بزوغ الإقليمية الجديدة، وكذلك إبراز أوجه التمايز والاختلاف بين المنظمات الإقليمية التقليدية والمنظمات الإقليمية الجديدة.

المبحث الأول: نشأة التنظيمات الإقليمية وسماتها وخصائصها

الإقليمية هي العالمية بلغة جزئية، بمعنى أن الإقليمية جزء من العالمية، وهي في مدلولها الاصطلاحي مأخوذة من كلمة «إقليم»، مجرَّدة من كلمة «قلم»، وفيما يتعلَّق بمدلول الإقليمية في الاصطلاح القانوني، يمكن القول بأنه لا يوجد سمة اتفاق عام بشأن تحديد المقصود بالإقليمية. ومصطلح الإقليمية متعدِّد الأبعاد، يشير في العلوم السياسية ومسار العلاقات الدولية ، إلى اندماج أو تعاون الدول القومية المتجاورة جغرافياً في تكتلات مشتركة لتحقيق مصالح متبادلة. فالمنظمات الدولية الحكومية الإقليمية تمثِّل آليات لتحقيق مجموعة من الأهداف التي ارتضتها مجموعة من الدول.

وبشكل عام، فإن المنظمات الدولية والإقليمية هي مجموعة من الهيئات الدولية والإقليمية التي تجمع عدداً من الدول المستقلة من خلال اتفاق إقليمي أو دولي، وتتميَّز بالإدارة الذاتية والشخصية القانونية، وتسعى من خلال عملها إلى تحقيق التعاون والمصالح المشتركة.[1]

اتجاهات الفقه في تحديد مفهوم الإقليمية

هناك عدَّة اتجاهات في رأي الباحثين يمكن من خلالها تحديد مفهوم الإقليمية، وذلك على النحو الآتي:

الاتجاه الأول: يرى أن الفيصل في تعريف الإقليمية هو الجوار الجغرافي؛ فهي عبارة عن تنظيم دولي تنصبُّ أحكامه على مجموعة دول متجاورة جغرافياً، كحال بداية قيام جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية.

الاتجاه الثاني: يعرِّف الإقليمية بأن جوهرها المصالح السياسية القائمة على روابط أيديولوجية مذهبية أو سياسية؛ فإذا توافقت المصالح بين مجموعة من الدول وكان هذا التوافق مبنياً على روابط أيديولوجية واحدة، كان ذلك أساساً لقيام منظمة إقليمية واحدة، كما هو الحال عند قيام حلف شمال الأطلسي (أمريكا وأوروبا)، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة عدم الانحياز.

الاتجاه الثالث: يذهب فريق آخر من الفقه إلى أن قوام الإقليمية هو التضامن والتعاون القائم على مجموعة من الروابط التاريخية والثقافية الوطيدة والمتنوِّعة، كاللغة والدين والعادات والتقاليد والثقافة والمصير المشترك بصفة عامة والرغبة في تحقيق الأمن والاستقرار في الاقليم ، كجامعة الدول العربية.

الاتجاه الرابع: لا يستبعد قيام الإقليمية على مدلول تعاوني قوامه إنتاج وتصدير سلعة معينة أو استهلاكها، كمنظمة الدول المصدِّرة للبترول (أوبك)، وتجمع الدول الثماني الصناعية المستهلكة للطاقة.

بعبارة أخرى، إن أي وصف يُطلق على أي منظمة دولية هو وصف نتاج الإرادة والقصد من قبل منشئيها.[2]

ولا شك أن الاتجاه الذي يعرِّف الإقليمية أو يربطها بمفهوم الجوار الجغرافي من أهم التعريفات التي توضِّح سمات وخصائص تلك المنظمات؛ غير أننا نؤكِّد أنه كلما كان الجوار الجغرافي — بدرجة أو بأخرى — مشمولاً بالتضامن والتعاون، كان ذلك أقوى وأنجع للإقليمية. فالروابط الجغرافية والتضامن والتعاون يُعدَّان أساساً قوياً لنجاعة التنظيم الإقليمي. ويستند تأكيدنا على العامل الجغرافي والتضامن والتعاون في إنجاح التنظيم الإقليمي إلى عدَّة مدلولات وأسانيد يمكن تحديدها فيما يلي.

أولاً: المدلول اللغوي والاصطلاحي لكلمة «إقليم»

يقوم المدلول اللغوي والاصطلاحي لكلمة «إقليم» على المدلول الجغرافي؛ ففي «لسان العرب»: «أهل الحساب يزعمون أن الدنيا سبعة أقاليم، وكل إقليم معلوم، وسُمِّي إقليماً لأنه مقلوم من الإقليم الذي يتاخمه، أي مقطوع». وتدلُّ هذه الدلالة اللغوية على أن الإقليم قطعة جغرافية محدَّدة المعالم، لها هويتها التي تميِّزها عمَّا يجاورها، وهو ما ينطبق على الوحدة الإقليمية في التنظيم الدولي.[3]

ثانياً: قيمة الجوار الجغرافي في تحقيق التعايش والتكامل

يكمن السند الثاني فيما يهيِّئه الرابط الجغرافي من قيم إيجابية أقلها التعايش (قبول التعايش) وأوسعها الاندماج وأوسطها التكامل. وذلك لا لشيء إلا لضرورات ومقتضيات التلاصق والمتاخمة؛ فالمتاخمة والملاصقة تفرض على أعضائها ضرورة التعاون، لأنها تفرض احتكاكاً وتواصلاً ينطوي على مصلحة متبادلة في هذا الجوار الجغرافي. وكلما تعدَّدت روابط الجوار — من مصادر طبيعية وممرات مائية وحدود مفتوحة — تعزَّزت فرص التكامل الوظيفي بين الدول المتجاورة.

ثالثاً: المعيار الجغرافي في ميثاق الأمم المتحدة

يكمن هذا السند في حقيقة أنه وإن كان ميثاق الأمم المتحدة وقبله ميثاق عصبة الأمم لم يشيرا صراحةً إلى المقصود بالإقليمية، إلا أن ما جرى عليه العمل داخل أجهزة الأمم المتحدة يكشف عن إيلاء المعيار الجغرافي قدراً واسعاً من الاهتمام والعناية ، وقد أشارت المادة (52) من الميثاق إلى أنه «ليس في هذا

1. المنظمات الإقليمية والدولية، اتحاد المقاولين العرب، طبعة2016 م، ص1.
2. أحمد عبد الونيس، المنظمات الدولية الإقليمية :دراسة في الإطار التنظيمي، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 34 وما بعدها.
1. ابن منظور، لسان العرب، مادة» قلم«، دار صادر، بيروت، ج12 ، ص459.

الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات ووكالات إقليمية للمساهمة في حفظ السلم والأمن الدوليين... متى كان العمل الإقليمي فيها صالحاً ومناسباً، ومتى كانت هذه التنظيمات لا تتعارض ومقاصد الأمم المتحدة ومبادئها».[1]

رابعاً: الاعتبار الجغرافي في عمل أجهزة الأمم المتحدة

يكمن السند الرابع فيما يجري عليه العمل داخل أجهزة الأمم المتحدة — وخاصة الجمعية العامة — سواء فيما يتعلَّق بتشكيل اللجان الوظيفية والإقليمية، أو فيما يتعلَّق بتوزيع المقاعد في كثير من أجهزتها. فكل ذلك يكشف عن الاعتداد برابطة الجوار الجغرافي؛ كاللجنة الاقتصادية لإفريقيا، واللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، وانتخاب الأعضاء غير الدائمين لمجلس الأمن، واختيار قضاة محكمة العدل الدولية، حيث يُجمع إلى جانب الجوار الجغرافي اعتبار النظم القانونية السائدة في العالم. ومن هنا يمكن القول إن الرابط الجغرافي وكذلك التضامن والتعاون يُعدَّان من أهم عناصر قيام التنظيمات الإقليمية.

سمات الإقليمية التقليدية وخصائصها

تتميَّز الإقليمية التقليدية بجملة من السمات والخصائص الرئيسية يمكن إجمالها على النحو الآتي:

1. غلبة الطبيعة السياسية والأيديولوجية المذهبية (الهوية): فجامعة الدول العربية مثلاً تنظيم دولي يجسِّد الإقليمية التقليدية، وتقوم على القومية العربية التي ترتكز على الجغرافيا والتضامن والتعاون ، ومنظمة الوحدة الأفريقية من قبل، والاتحاد الأفريقي اليوم، مثال آخر للإقليمية التقليدية، ولا سيما فيما يتعلَّق بمسألة المصير المشترك بالنظر إلى الانتماء إلى قارة واحدة والخلاص من الاستعمار حينها؛ فالمصير مشترك .

2. وجود هيكل تنظيمي جامد: يقوم على مجموعة من الأجهزة الرئيسية والفرعية لها وصفة ، الدوام والاستقرار، وقصر العضوية في هذه الهياكل على حكومات الدول ذات السيادة، وانتفاء الصفة غير الرسمية عنها في كافة أبعادها ومعانيها؛ كمجلس جامعة الدول العربية، واللجنة الفنية الدائمة، والأمانة العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمندوبين الدائمين، واجتماعات القمة الدورية، والمحكمة الإدارية للجامعة.

3. عمومية الاختصاص مع غلبة الاعتبار السياسي: ترتبط السمة الثالثة بالسمة الأولى ومتأثِّرة بها؛ فإذا كانت المنظمات في مفهومها التقليدي منظمات عامة الاختصاص تتوخَّى أهدافاً شاملة تتوسَّع لتغطية مختلف أوجه التفاعلات بين أعضائها (وفيما يتعلَّق بين غيرهم)، إلا أن أداء المنظمة في كافة المجالات الأخرى غير السياسية محكوم ومتأثِّر في نطاقه ومداه بالاعتبارات السياسية والمذهبية.

4. التمسك بالسيادة الوطنية ونظام التصويت بالأجماع : تتمسك الدول في المنظمات التقليدية بسيادتها تمسكاً قوياً للغاية، مما يجعلها تتمسَّك بسيادتها ولا تقبل المساس بسيادتها او الانتقاص منها باي شكل من الاشكال الا بإرادتها ، ويتجسَّد ذلك في نظام التصويت بإتباع الإجماع أو الأغلبية الموصوفة أو التراضي العام في هذه المنظمات، بحيث لا ترى الدول في هذه المنظمات إلا منظمات للتشاور والتنسيق.[2]

المبحث الثاني: العلاقة بين التنظيم الدولي والتنظيم الإقليمي

- تمهيد:

يشير التنظيم الدولي إلى وجود حاجات وواجبات تفرض على اطراف العلاقات الدولية التعامل والتنسيق والتفاهم والتكامل والاندماج. والمنظمات الدولية ما هي إلا آليات لترجمة المبادئ التي تراضت عليها الأطراف الدولية. ومن خلال هذا المبحث، نتطرَّق إلى العلاقة بين التنظيم الدولي والتنظيم الإقليمي من حيث طبيعة هذه العلاقة، وعلوُّ أحدهما على الآخر، والاولى بالسمو وعدم مخالفته في القانون الدولي والعلاقات الدولية.

2. ميثاق الأمم المتحدة، المادة (52) من الفصل الثامن المتعلق بالترتيبات الإقليمية، الموقَّع في سان فرانسيسكو بتاريخ 26 يونيو1945 م.
1.حازم عتلم، المنظمات الدولية الإقليمية والمتخصصة، منشورات دار النهضة العربية، القاهرة،1999 م، ص 87 وما بعدها.

أولاً: طبيعة العلاقة بين التنظيمين الدولي والإقليمي

من الناحية المادية والجغرافية، الإقليمية أحد مكونات العالمية؛ وبلغة هيكلية أو قاعدية، هي نسق أو نظام فرعي للعالمية. والتنظيم الدولي ذو الطبيعة العالمية — وخاصة السياسية — بدأ بقيام عصبة الأمم، وتجسَّد وتعزَّز بقيام منظمة الأمم المتحدة. ونظراً لأن المتغيّرات والتطورات والعوامل المادية والموضوعية، التي تمثَّلت في الملابسات والظروف التي أدَّت إلى الحرب العالمية الثانية وما صاحبها وترتَّب عليها، كانت بالغة الشدَّة، فقد كان من الطبيعي والحال هذه أن يُزوَّد التنظيم الدولي العام ذو الطبيعة السياسية بمجموعة من الصلاحيات تكفل له القدرة على نشر السلم والأمن الدوليين في المعمورة قاطبة، وإعادته إلى نصابه إذا تهدَّدته أية أخطار.[1]

بعبارة أخرى، كان من الضروري أن يقوم التنظيم الدولي العالمي على مجموعة من المبادئ والقواعد التي تضمن له الهيمنة والرقابة على كل مكوّناته الإقليمية وأجزائه الفرعية. وعديدة هي أحكام الميثاق التي تؤكِّد الهيمنة والرقابة التي يتوكَّأ بها التنظيم الدولي العالمي في مواجهة ما عداه من تنظيمات إقليمية تقليدية، ومن هذه الأحكام ما يلي:

1. أولوية التزامات ميثاق الأمم المتحدة: إذا تعارضت التزامات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة طبقاً للميثاق مع أي التزام آخر، فالعبرة بـ«الأولوية والسمو» لالتزاماتها طبقاً للميثاق. وطبقاً لأحكام الميثاق (الفصل السابع)، لا يجوز لأي تنظيم إقليمي تحت أي سند أو مبرّر أن يفرض إجراءات قسرية أو عسكرية ضد أي عضو في الأمم المتحدة دون إذن أو ترخيص من مجلس الأمن. ولهذا حرصت كل معاهدات الدفاع المشترك الإقليمية على النص في الميثاق أو الاتفاق المنشئ لها على أنها أُنشئت وتعمل طبقاً للمادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، التي تتحدَّث عن الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن النفس ؛ وقد نصَّت على ذلك الاتفاقيتان المنشئتان لحلف وارسوسابقاً والحلف الأطلنطي.[2]

2. بطلان التصرفات المخالفة للقواعد الآمرة: يقع باطلاً أو لاغياً ولا أثر له أي تصرُّف دولي — ثنائياً كان أو جماعياً محدوداً أو إقليمياً — يتعارض وقاعدة من القواعد الآمرة في النظام الدولي كما يجسِّدها الميثاق. وهذا البطلان ليس مجرَّد جزاء شكلي، بل هو ضمانة جوهرية لتماسك البنية القانونية للنظام الدولي العام، تحول دون تفتُّته بفعل التنظيمات الفرعية المتعدِّدة.

3. صلاحيات مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن: وجود الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلِّق ببيان صلاحيات مجلس الأمن بخصوص حفظ السلم والأمن الدوليين، تلك الصلاحيات التي تتسع لتشمل استخدام أو الترخيص لدولة أو مجموعة من الدول باستخدام القوة المسلَّحة إذا ما قرَّر مجلس الأمن وقوع تهديد للسلم والأمن الدوليين، أو ارتكاب عمل من أعمال العدوان.[3]

ومع ذلك، نجد أن تأصيل العلاقة بين التنظيم الدولي والتنظيم الإقليمي يقتضي منَّا أن نميّز بين نقطتين أساسيتين:

النقطة الاولى وهي : الجانب السياسي والأمني: وتتعلق بالاعتبارات والجوانب السياسية والعسكرية والأمنية الغالبة، وفيها يسمو التنظيم الدولي العالمي بكل قواعده وآلياته على التنظيمات الإقليمية، لأن معظم القواعد المنظِّمة للعلاقة في هذا الجانب هي من قبيل القواعد الآمرة التي لا يجوز الاتفاق على خلافها.

النقطة الثانية وهي : الجانب الوظيفي (الاقتصادي والاجتماعي): وتتعلق بالجوانب والاعتبارات ذات الطبيعة الوظيفية (الاقتصادية والاجتماعية غير السياسية)، وفيها تقوم العلاقة بين العالمية والإقليمية على الرضائية ومراعاة الواقع — واقع التنظيمات الإقليمية بما يحقِّق مصالح أعضائها. ومن أمثلة ذلك القواعد المنظِّمة للمعاملة التفضيلية للبلدان النامية في نظام التجارة العالمية، وكذلك استثناء الدول المنتمية إلى تنظيمات وتكتلات اقتصادية إقليمية من تعميم مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في إطار التعاملات الاقتصادية. بعبارة أخرى: إذا كانت الدول الأعضاء في المنظمات تلتزم بمبدأ الحرية التجارية وعدم التمييز، وتعميم

1. رمزي بن دبكة، الإقليمية الجديدة :المفهوم والخصائص والدوافع، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد19 ، ماليزيا،2019 م، ص.12.

1. ميثاق الأمم المتحدة، المادة(103) ، التي تنصُّ على أنه» :في حالة تعارض التزامات أعضاء الأمم المتحدة بموجب هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر، يُقدَّم أداء التزاماتهم بموجب هذا الميثاق.«

2. ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السابع) المواد(51–39 ، المتعلّق بالأفعال في حالات تهديد السلم وخرقه ووقوع العدوان.

مبدأ الدولة الأولى بالرعاية — بحيث تسري تعاملاتها على دول المنظمة الإقليمية — فإن نظام التجارة العالمي يستثني الدول في المنظمات الإقليمية من هذه الإجراءات.

ثانياً: الفرق بين المنظمة العالمية والمنظمة الإقليمية

1. نطاق العضوية: أول مظاهر التفرقة وأكثرها تحديداً للصفة الإقليمية عن العالمية يرتبط بنطاق العضوية؛ فالمنظمة العالمية هي التي يمكن أن تشترك في عضويتها أية دولة من دول العالم بصرف النظر عن موقعها الجغرافي أو مذهبها السياسي أو الحضاري أو غيرها. أما المنظمات الإقليمية فهي التي تقتصر فيها العضوية على عدد من الدول بعينها بحيث لا يمكن اشتراك الدول الأخرى في عضويتها. بمعنى أن المنظمات الإقليمية تختلف عن الدولية العالمية من حيث العضوية؛ فالمنظمات العالمية مفتوحة العضوية كالأمم المتحدة، بينما تقتصر العضوية في الإقليمية على بعض الدول التي تتفق جغرافياً أو حضارياً أو ثقافياً، كجامعة الدول العربية.

2. توافق الأهداف مع مبادئ الأمم المتحدة: المظهر الثاني للتفرقة هو التأكيد على ضرورة توافق أهداف المنظمة الإقليمية مع مبادئ الأمم المتحدة، وأن تستند العلاقة لعدد من الأحكام العامة، أبرزها حرص الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية على تسوية الصراعات بالطرق السلمية، وأن يدعم مجلس الأمن هذه التسوية وحل المنازعات المحلية.

وهنا يمكن القول بأنه بالرغم من إمكانية التفرقة بين التنظيم الدولي العالمي والتنظيم الدولي الإقليمي، إلا أن التنظيم الإقليمي يُعدُّ نسقاً فرعياً وجزئياً من النظام الدولي العام أو التنظيم الدولي العالمي، الذي له مبادئه وقواعده القانونية التي تحكم العلاقات بين أعضاء المجتمع الدولي في إطار التنظيم الدولي السائد في العلاقات الدولية.

المبحث الثالث: مفهوم الإقليمية الجديدة والدوافع الكامنة وراء بروزها

أولاً: ماهية الإقليمية الجديدة

الإقليمية الجديدة هي استحداث مؤسسي يتجاوز الخصائص الجوهرية للإقليمية التقليدية في معناها ومفهومها التقليدي والجامد. وهي مصطلح يصف التوجُّه العالمي المتزايد نحو تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بين الدول في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والتي تشمل فواعل غير الحكومية كالشركات متعددة الجنسيات والمجتمع المدني. وبالرغم من وجود اهتمام واسع بالإقليمية الجديدة، إلا أن الباحثين لم يتفقوا على مفهوم موحَّد لها؛ ويرجع سبب ذلك إلى اختلافهم في تحليل الظواهر المؤثِّرة في التعاون الإقليمي من جهة، وإلى مرونة واستمرار تطوُّر الإقليمية الجديدة بوصفها نظرية وممارسة في آن واحد وهي ما زالت تحتاج إلى بعض التعديل — من جهة أخرى، نظراً لكونها متعدِّدة الأبعاد والمجالات.

يُعرّف «بجورن هيتن» (Björn Hettne) الإقليمية الجديدة بأنها «عملية متعدِّدة لتحقيق التكامل الإقليمي، التي تشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية»، كما يرى أن التكامل الإقليمي يكون من خلال قرارات وسياسات تشمل كل الجوانب المذكورة دون استثناء.[1]

ويمكن تعريف الإقليمية الجديدة كذلك بوصفها عملية معقَّدة تنطوي على محاولة توحيد مجموعة من الدول أو إرساء التعاون فيما بينها، وتحدث هذه العملية نتيجة تفاعل هذه الدول مع المتغيّرات العالمية والإقليمية المتسارعة التي قد تستوجب الدخول في تكتلات لاجتناب آثارها السلبية، أو لمواكبة التطورات الحاصلة في كافة المجالات. كما يُعرّف «فردريك سودرباوم» (Fredrik Söderbaum) الإقليمية الجديدة بوصفها مجموعة من الأفكار والقيم والسياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى بعث التعاون من أجل خلق التنمية والحفاظ على الأمن والسلام إقليمياً. ووفقاً لـ«لويجي سبايندلر» (Luigi Spreandi)، فإن الإقليمية الجديدة أصبحت أمراً منطقياً في الوقت المعاصر، لأن العالم الذي نعيش فيه هو عالم إقليمي (مقسَّم إلى مناطق اقتصادية عديدة). وهكذا فإن الإقليمية الجديدة عند «سبايندلر» تشير إلى نمو الاندماج المجتمعي بين الدول، ويكون ذلك كنتيجة لزيادة التفاعل الاجتماعي والاقتصادي الذي تفرزه العولمة إقليمياً.[2]

1. رمزي بن دبكة، الإقليمية الجديدة :المفهوم والخصائص والدوافع، مرجع سابق،2019 م، ص.18.
2. رمزي بن دبكة، مرجع سابق،2019 م، ص.21.

ثانياً: الدوافع والعوامل الكامنة وراء بروز الإقليمية الجديدة

يجدر بنا قبل أن نبيّن مظاهر التميُّز والاختلاف بين الإقليمية في مفهومها التقليدي والإقليمية الجديدة، أن نتعرَّض لأهم الدوافع والعوامل الكامنة وراء ظهور وبزوغ الإقليمية الجديدة. وفيما يلي عرض لأبرز هذه الدوافع:

أولاً، كشفت خبرة الحرب الباردة — حين كان الصراع الأيديولوجي حاداً ومحتدماً بين الشرق الشيوعي والغرب الرأسمالي يتوسَّطهما عدم الانحياز — عن عدم جدوى الاختلافات المذهبية والسياسية بالنسبة لمستقبل الشعوب وأسلوب إدارتها ورخائها وتنميتها.

ثانياً، تعقَّدت وتنوَّعت المشكلات والقضايا الدولية في مختلف الميادين والمجالات (طاقة، مديونية، غذاء، تلوُّث، تسلُّح، تكنولوجيا، تغيُّر مناخي، إرهاب، أسلحة دمار شامل...) إلى الحد الذي لا تستطيع معه أيَّة دولة بمفردها ولا حتى مجموعة محدَّدة من الدول أن تواجهها.

ثالثاً، ما شاب التنظيمات الإقليمية التقليدية من نقص وقصور حال دون قيامها بتحقيق السلام والتنمية لشعوبها.

وكل هذه العوامل كانت وراء غلبة الطبيعة الوظيفية البراغماتية على الدول، أفراداً وجماعات، وهو ما دفعها في التحليل الأخير إلى الدخول في أشكال تنظيمية تختلف في قليل أو كثير عمَّا هو معروف في قاموس الإقليمية التقليدية. وقد كانت هذه العوامل مجتمعةً وراء بزوغ الإقليمية الجديدة «المرنة»، وخاصةً ثبوت عدم جدوى الصراعات المذهبية أو على الأقل صعوبة إدارتها.

وعليه، فإن بزوغ الإقليمية الجديدة «المرنة» جاء نتيجة تعقُّد وتنوُّع المشكلات والقضايا الدولية وقصور الإقليمية التقليدية في التعامل معها نظراً لامتدادها الدولي، أو لعدم القدرة الكافية للتعامل معها كدولة واحدة أو مجموعة محدودة من الدول، مما دفع باتجاه استحداث تنظيمات جديدة يمكن من خلالها التصدِّي لهذه القضايا، والتعاون دون قيود تنظيمية للحدِّ من تلك المشكلات الدولية. ومن هنا تكتسب الإقليمية الجديدة مشروعيتها الوظيفية بوصفها استجابة بنيوية لمتطلبات لم تعد التنظيمات التقليدية قادرة على القيام بها.

المبحث الرابع: العلاقة بين الإقليمية التقليدية والإقليمية الجديدة — أوجه التمايز والاختلاف

مع قصور التنظيمات الإقليمية التقليدية في تحقيق أهدافها، وغلبة الجوانب والاعتبارات السياسية والمذهبية على طبيعة العلاقة بين أعضائها، حدث نوع من التطور في التنظيم الإقليمي، وظهرت تنظيمات وجديدة تحمل عدداً من الفوارق ومظاهر التميُّز والاختلاف عن التنظيمات الإقليمية التقليدية، وذلك على النحو الآتي:[1]

1. مرونة هيكل العضوية ونمطها: يتمثَّل أول المظاهر في مرونة هيكل أو نمط العضوية؛ فالعضوية في الإقليمية التقليدية قاصرة على دول يربطها رباط واحد (إقليم جغرافي، لغة أو عقيدة وأيديولوجيا سياسية، أو تضامن اجتماعي...)، وأقصى درجات المرونة في هيكل العضوية بالنسبة للإقليمية التقليدية هو منح مركز المراقب لدولة أو منظمة دولية أخرى. وبهذا تتميَّز الإقليمية التقليدية بالجمود أو الجمود النسبي على الأقل. وعلى النقيض من ذلك، يتميَّز نمط العضوية في التنظيمات الإقليمية الجديدة بدرجة واسعة من المرونة؛ حيث يُلاحَظ في الغالب والأعم من هذه التجمعات والتنظيمات أنه إلى جانب العضوية الكاملة توجد أشكال وصور أخرى عديدة للعضوية، مثل: شراكة الحوار الكامل، وشراكة الحوار القطاعي، وعلاقات المشورة، ومركز المراقب، ومركز الضيف كمثال «الآسيان» يُقدِّم نموذجاً معبِّراً على ذلك، مع ملاحظة أن الدولة المتحصِّلة على أحد هذه المراكز تستطيع من خلال التفاوض أن ترتقي إلى المراكز الأعلى.

2. ازدواج الفاعلين الرسميين وغير الرسميين: ثمة مظهر آخر للتميُّز والاختلاف بين التنظيمات الإقليمية التقليدية والجديدة يتمثَّل في أنه بينما تقوم الإقليمية التقليدية على الصفة الرسمية — بمعنى أن العضوة مقصورة على حكومات الدول المستقلة ذات السيادة — وأكثر ما فرضته الظروف والتطورات من تجاوز هذه الصفة الحكومية يتمثَّل في محاولات الإصلاح والتطوير التي شرعت فيها كثير من المنظمات الإقليمية

1. هاشم آل إبراهيم، الإقليمية الجديدة :المفهوم والخصائص والمقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2013 م، ص 73 وما بعدها.

التقليدية بهدف استيعاب غير الرسمي (المدني) والقطاع الخاص والقطاع الأكاديمي إ وتحت إشراف مظلَّة الحكومة أو الرسمي. وعلى النقيض من ذلك تماماً، تنشأ تنظيمات الإقليمية الجديدة ابتداءً وهي محقَّقة أو جامعة للوصفين (الحكومي والمدني، الرسمي وغير الرسمي)؛ فنجد إلى جانب وفود الحكومات هناك وفود الغرف الصناعية والتجارية، وأساتذة الجامعات، والقطاع الخاص عموماً، ومؤسسات المجتمع المدني.

3. طبيعة المقار والهياكل المؤسسية: المظهر الثالث للتمييز بين الإقليمية التقليدية والجديدة يتمثَّل في وجود مقار ومراكز مؤسسية ثابتة للتنظيمات الإقليمية التقليدية، في حين أن الإقليمية الجديدة لا توجد لها هذه المقار ومراكز في إحدى دول العضوية وإنما حسب مقتضيات الحاجة، ولا توجد ما يُسمَّى بسكرتارية دائمة أو أمانة دائمة لها مقر ثابت في إحدى الدول الأعضاء. بينما يكشف الهيكل التنظيمي في التنظيمات التقليدية عن شبكة مؤسساتية معقَّدة للجان الدائمة والمؤقتة العامة والمتخصِّصة، فإن الهيكل التنظيمي للإقليمية الجديدة هو دون ذلك بكثير، ويغلب عليها ما يُسمَّى بالآليات التنظيمية الدورية، واجتماعات دورية يختلف مستوى التمثيل فيها وطبيعته من حين إلى آخر، ومن حالة لأخرى: لجان مشتركة، سكرتارية أو أمانة متنقِّلة.

4. غلبة الوظيفية على الطبيعة السياسية: مظهر آخر للتميُّز والاختلاف بينهما يتمثَّل في أنه بينما تتميَّز الإقليمية التقليدية بسيادة وغلبة وتجذُّر الطبيعة السياسية، فإن الوظيفية هي السمة الجوهرية الغالبة في التنظيمات الإقليمية الجديدة إلى الدرجة التي حدت بمؤسِّسي بعض هذه التنظيمات إلى النص صراحةً في الاتفاق أو الميثاق المنشئ على استبعاد كل ما كان ذا طبيعة سياسية أو له صلة بالسياسة — كتجمع الدول المطلة على المحيط الهندي. كذلك نجد أن التنظيمات الإقليمية التقليدية عادةً ما تكون عامة الأهداف، وتعمل في إطار تغطية كافة المجالات في العلاقات بين أعضائها، في حين نجد أن التنظيمات الإقليمية الجديدة فالغالب أن تكون في مجالات محدَّدة ولها أهداف قد نُصِّب عليها في الميثاق المنشئ لها، وتتعلَّق بالوظيفية أو المجال الذي أُنشئت من أجله.[1]

ثانياً: التحديات والتقاطع بين الإقليمية التقليدية والإقليمية الجديدة

تواجه التنظيمات الإقليمية إشكالية التوفيق بين العولمة الاقتصادية وتحدِّياتها وبين الخصوصية الإقليمية للثقافات والسياسات المحلية. وقد دفع هذا المزيج المنظمات نحو تبنِّي الحوكمة الرقمية والمؤسسية الحديثة لضمان البقاء. ونذكر من هذه التحديات ما يلي:[2]

- **العولمة مقابل الإقليمية:** التنافس والتداخل المستمر بين متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي المفتوح وبين حماية الخصوصية الثقافية والاقتصادية للتكتلات الإقليمية.
- **أزمة الشرعية والتمثيل:** مطالبة الشعوب ومنظمات المجتمع المدني بزيادة الشفافية والمساءلة والديمقراطية في قرارات المنظمات الإقليمية بعيداً عن سيطرة النخب الحكومية.
- **التدخُّل الدولي:** الجدل القانوني والسياسي حول تدخُّل بعض المنظمات إقليمياً وعسكرياً في شؤون الدول دون تفويض مباشر من الأمم المتحدة.

الخاتمة

التنظيم الدولي الإقليمي هو تجمُّع لعدد من الدول في منطقة جغرافية واحدة لترسيخ التعاون المشترك وحفظ السلم، وقد انتقل اليوم من القواعد القديمة إلى آفاق حداثية أوسع. ولا شك أن المنظمات الإقليمية تستهدف السعي لتحقيق أهداف وغايات ومصالح مشتركة لدى الدول والمؤسسات الأعضاء فيها، من خلال بناء شراكة استراتيجية مع بعضها، وتعزيز روابطها الاقتصادية وعلاقاتها التجارية، ودعم التجارة البينية. ومن هنا كان العالم في حاجة إلى أساليب جديدة تقوم في الأساس على تعظيم الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية، وخاصةً الإقليمية والمتخصِّصة منها.

ومن هنا كان بزوغ الإقليمية الجديدة تماشياً وتلبيةً للتطور الحاصل في العلاقات بين الدول، وتعاظُم دور الوظيفية والتواصل لتعاظُم المشكلات والقضايا الدولية التي تتجاوز الأطر الجغرافية والعقائدية للدول.

---

1 المصدر السابق ، ص 7

2. هاشم آل إبراهيم، مرجع سابق،2013 م، ص.95

فكان لظهور الإقليمية الجديدة العديد من المبرّرات والأسباب والدوافع التي ميَّزتها عن الإقليمية التقليدية، وذلك تماشياً مع طبيعة التطور الحاصل في النظام الدولي. فقد شهد التنظيم الدولي ظاهرتين مهمتين هما: تبلور مجتمع مدني عالمي من خارج الأطر الحكومية أو الرسمية، وصعود الإقليمية في ظل العولمة بصورة لم يشهدها العالم من قبل؛ ومن هنا جاء التطور في طبيعة المنظمات الإقليمية بحيث باتت تتجاوز المفاهيم التقليدية للإقليمية.

إن الاهتمام المعاصر بالتكتُّل الإقليمي — أو ما يُطلق عليه بالإقليمية الجديدة — يشكِّل إحدى الاتجاهات المهمة في مسار العلاقات الدولية المعاصرة؛ فقد تزامن الاهتمام العلمي بهذا المجال مع إنشاء عدد من المنظمات الإقليمية، مثل اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (النافتا)NAFTA، والسوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية Mercosur (الميركوسور) التي أُنشئت عام 1991م. ولقد ارتبط الاهتمام الأكاديمي بالإقليمية الجديدة بعدد من التغيُّرات على الصعيد العالمي. ويمكن القول بأن العالم يشهد الآن موجة جديدة من الإقليمية ترجع جذورها إلى منتصف الثمانينيات، والتي تميَّزت بتغيُّرات نوعية وكمية كبيرة مقارنةً بالمراحل التاريخية السابقة.

النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة

- يتَّضح من الدراسة أن التنظيم الدولي الإقليمي تطوَّر تطوُّراً جذرياً من الإقليمية التقليدية القائمة على الجوار الجغرافي والروابط الأيديولوجية والتضامن الاجتماعي، إلى الإقليمية الجديدة القائمة على الوظيفية والبراغماتية والاندماج الاقتصادي.
- أثبت التحليل أن الجوار الجغرافي — حين يكون مشمولاً بالتضامن الاجتماعي — يُعدُّ أقوى أساس لنجاعة التنظيم الإقليمي، وقد تجلَّى ذلك في مدلول «الإقليم» لغوياً واصطلاحياً، وفي نصِّ المادة (52) من ميثاق الأمم المتحدة، وفي عمل أجهزة المنظمة الدولية ذاتها.
- تبيَّن أن علاقة التنظيم الدولي العالمي بالإقليمي محكومة بأزدواجية جوهرية: وهي سموه التام في الجانب السياسي والأمني وفق القواعد الآمرة (كالمادة 103 من الميثاق)، وقيامه على الرضائية ومراعاة الواقع في الجانب الوظيفي الاقتصادي والاجتماعي.
- خلصت الدراسة إلى أن الإقليمية الجديدة تمثِّل تحوُّلاً نوعياً يقوم على مرونة العضوية وتعدُّد مراكزها، وازدواج الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، وغياب المقار المؤسسية الدائمة لصالح الآليات المتنقِّلة، وغلبة الوظيفية على الاعتبارات السياسية، مع بقاء تبعيتها للنظام الدولي العام في الجانب الأمني والسياسي.
- تأكَّد أن بزوغ الإقليمية الجديدة جاء استجابةً عضويةً لتعقُّد المشكلات الدولية (طاقة، مديونية، تغيُّر مناخي، إرهاب...) وقصور الإقليمية التقليدية عن التصدِّي لها، وللدرس المستفاد من عبثية الصراعات الأيديولوجية في الحرب الباردة.
- تبيَّن أن الإقليمية الجديدة تواجه تحدِّيات حقيقية تتمثَّل في إشكالية التوفيق بين العولمة والخصوصية، وأزمة الشرعية والتمثيل، والجدل حول التدخُّل الإقليمي دون تفويض أممي.

ثانياً: توصيات الدراسة

- يوصي الباحث بضرورة إعادة قراءة التكييف القانوني للمنظمات الإقليمية الجديدة في ضوء التطوُّر الوظيفي الذي طرأ عليها، بحيث ينعكس ذلك على تفسير أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بما يستوعب فاعليها غير الرسميين.
- يُوصى بتعزيز الجانب الوظيفي في التنظيمات الإقليمية العربية، وتطوير مرونة العضوية فيها على غرار النماذج الناجحة كالآسيان، بما يتيح شراكات متدرّجة والمشاركة المدنية والقطاع الخاص.
- يدعو الباحث إلى تطوير آليات الحوكمة والشفافية والمساءلة داخل المنظمات الإقليمية، لمواجهة أزمة الشرعية والتمثيل، وفتح المجال أمام المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية في صياغة القرار الإقليمي.

• يُوصى بإجراء دراسات مستقبلية مقارنة بين تجارب الإقليمية الجديدة في الأقاليم المختلفة (الآسيان، الميركوسور، النافتا، الاتحاد الأفريقي) لاستخلاص النماذج القابلة للاستفادة منها في النظام الإقليمي العربي.
• يدعو الباحث إلى تحديث قواعد التفويض بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية في مسائل حفظ السلم، بما يحقِّق توازناً بين السمو العالمي والمبادرة الإقليمية ويحسم الجدل القانوني حول التدخُّلات دون تفويض.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً: الوثائق والمعاهدات الدولية

1. ميثاق الأمم المتحدة، الموقَّع في مؤتمر سان فرانسيسكو بتاريخ 26 يونيو 1945م، ودخل حيّز التنفيذ في 24 أكتوبر 1945م. (وخاصة المواد: 51، 52، 103، والفصل السابع المتعلِّق بأفعال تهديد السلم وخرقه ووقوع العدوان).

ثانياً: القواميس والمعاجم

1. ابن منظور، محمد بن مكرم: لسان العرب، مادة «قلم»، دار صادر، بيروت، ج12، ص 459.

ثالثاً: الكتب والمؤلَّفات

1. ابن منظور، محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1994م.
2. عتلم، حازم: المنظمات الدولية الإقليمية والمتخصِّصة، منشورات دار النهضة العربية، القاهرة، 1999م.
3. إدريس، محمد السعيد: تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية، منشورات مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
4. آل إبراهيم، هاشم: الإقليمية الجديدة: المفهوم والخصائص والمقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013م.
5. عبد الونيس، أحمد: المنظمات الدولية الإقليمية: دراسة في الإطار التنظيمي، دار النهضة العربية، القاهرة.
6. المنظمات الإقليمية والدولية، اتحاد المقاولين العرب، 2016م.
7. عامر، صلاح الدين: التنظيم الدولي الإقليمي: دراسة في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002م.
8. الدقاق، محمد سعيد: المنظمات الدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2006م.
9. باغان شايق، سعيد: القانون الدولي العام والمنظمات الدولية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2010م.
10. بسيوني، محمود شريف: المنظمات الدولية: تطورها ومستقبلها في ضوء المتغيّرات المعاصرة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009م.
11. عبد الشافي، عصام: النظم الإقليمية في العلاقات الدولية: دراسة مقارنة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2015م.
12. عبد الحفيظ، نبيل: العولمة والإقليمية: دراسة في الفاعلين الجدد في العلاقات الدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014م.
13. عبد الحميد، علاء: الحوكمة في المنظمات الإقليمية: بين النظرية والتطبيق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2019م.
14. محمود، أحمد إبراهيم: التكتُّلات الإقليمية وأثرها على النظام الدولي: دراسة مقارنة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2016م.

رابعاً: البحوث والمقالات العلمية المنشورة

1. بن دبكة، رمزي: «مسائل الإقليمية في المنطقة العربية»، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 19، ماليزيا، 6 أكتوبر 2018م.
2. بن دبكة، رمزي: «الإقليمية الجديدة: المفهوم والخصائص والدوافع»، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، 2019م.
3. كنيدل، سميرة خليفة عبد الله: «المنظمات الدولية وعلاقتها بالشؤون الدولية»، مجلة القرطاس، العدد 23، الجزء الثاني، الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية، ليبيا.
4. الشرقاوي، سامية: «نحو تطوير العمل العربي المشترك: مقارنة مع نموذج الآسيان»، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 174، 2018م.
5. الشمري، عبد الله: «أزمة الشرعية في المنظمات الإقليمية: دراسة في ضوء المتغيّرات الإقليمية»، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 207، 2017م.

6. ذو الفقار، منى: «التفويض بالاستخدام الإقليمي للقوة: ضوابط قانونية في ضوء الفصل السابع من الميثاق»، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة القاهرة، العدد 56، 2018م.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.